

موقف أعضاء مجلس النواب العراقي من أحداث سوريا ولبنان 1925 - 1946

بحث تقدم به
أ. م. د. صالح جعيول جويعد
أ. م. د. عبد الرسول شهيد عجمي

المقدمة

إضطلع مجلس النواب العراقي ، ومع بداية تأسيسه عام 1925 ،
بدوره الأساس في الدفاع عن قضايا ومصالح الشعب العراقي بكل فئاته وآطيافه ،
فكان مُشرعاً للقوانين ، وموجهاً للحكومة ، ومؤشراً لمكامن الخطأ والأخفاق . أين ما
وجدت .

ومع ذلك ، فإن مهمته لم تقف عند ذلك الحد . إتسعت دائرة إهتمامه .
لتشمل قضايا الأمة العربية ، فأخذ يتصدى وبشكل جدي للدفاع جاهداً عن مصالح
الشعبيين السوري واللبناني ، وماحدث لهما من تعسف وقمع على أيدي الفرنسيين .
فوقف مندداً ومستنكراً تلك الأعمال المشينة والمهينة ، محاولاً نقل
معاناتهم الى المحافل الدولية ومن خلال المطالبات والمناشدات التي أطلقها النواب
العراقيون . والتي أسفرت فيما بعد عن نيل الشعبين لأستقلالهما وجلاء الفرنسيين
عن بلديهما في عام 1946 ...

موقف النواب من الاحداث السورية :

وضعت سوريا ولبنان تحت سيطرة الانتداب الفرنسي عملاً بما
جاء بمقررات مؤتمر سان ريمو الذي عقد للمدة بين 19-26 نيسان عام 1920 في
ايطاليا ، وبعد انطلاقة الثورة السورية الكبرى عام 1925 (1) ، مارست سلطات
الانتداب الفرنسي سياسة تعسفية لقمع الثورة وإسكاتها (2) .

وعلى اثر ذلك ، اجتمع مجلس النواب العراقي والذي كان قد
تشكل عام 1925 ، على الأعمال ولأفعال التي اقترفها الفرنسيون بحق الشعب
السوري ، إذ أبدى النائب أرشد العمري عن لواء (الموصل) في جلسة المجلس التي
عقدت في 26 تشرين الثاني عام 1926 عن استيائه الشديد مما يحدث بالشعب

السوري ، على أيدي الفرنسيين ، قائلاً : ((أن الوضع لا يحتمل لان الأمة العربية هي الآن تحت القتل والضرب والمأساة وإراقة الدماء))، مناشداً المجلس بضرورة الاستنكار لما يأتي به الفرنسيين في دمشق من أعمال فظيعة ، وان يُعلن الاحتجاج على آلا حوال السائدة في سوريا (3) .

إلى جانب ذلك ، وفي الجلسة نفسها ، قدم ثمانية عشر نائباً (4) بياناً أوضحوا فيه مايجري في سوريا آنذاك بالقول : ((أن الوقائع الجارية في سوريا قد تطورت بصورة مفزعة..وسببت المزيد من الضحايا في السكان والأموال ، وهذا مايؤلم النفس) مطالبين المجلس أن استنكاره حيال تلك الأحداث والإسراع باتخاذ كل مامن شأنه لإيقافها)) وكان ذلك البيان . قد نال استحسان ومؤازرة جميع النواب (5) .

كما عمّد أعضاء مجلس النواب العراقي في 11 تشرين الثاني عام 1925 الى تأليف لجنة لإسعاف منكوبي سوريا برئاسة السيد محمد الصدر (6) وعضوية رشيد عالي الكيلاني وأحمد الداود وسعيد الحاج ثابت وفخري الدين جميل وثابت عبد النور ومولود مخلص وأبراهيم الحيدري وياسين الخضير ، تولت القيام بمهمة جمع التبرعات بالمال والسلاح لدعم القضية السورية (7) .

وعند تشكيل المجلس التأسيسي السوري في حزيران عام 1928 ، وقف السيد عبد المهدي المنتفكي ، مخاطباً مجلس النواب العراقي بأن ((الخير الذي يُصيب القطر السوري يُصيب العراق أيضاً)) ومشدداً على ضرورة إرسال برقية تهنئة للمجلس السوري ، تتضمن الأعراب عن مشاعر الفخر والاعتزاز بالخطوة الجبارة التي خطاها القطر السوري في جهاده الوطني (8) .

وتأكيداً لصدق مشاعر النواب العراقيين تجاه أشقائهم السوريين ، وعند مناقشتهم للائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1928 المالية ، ولاسيما الفصل إلى الخاص بالخدمات الخاصة ومهام الوفود ، أقرّح النائب جعفر أبو التمن عن لواء ((بغداد)) في جلسة المجلس المنعقدة في 22 آب عام 1928 الاستعاضة عن قنصلية العراق في مصر ،بقنصلية في سوريا . نظراً لما لهذه الأخيرة من علاقات أخوية مع العراق وقد أيد ذلك المقترح النائب محمد زكي عن لواء ((البصرة))(9).

فضلاً عن ذلك ، وأثناء مناقشة المجلس لقانون الميزانية العامة لسنة 1934 والتي تقدمت بها وزارة جميل المدفعي الثانية في 22 آذار عام 1934 ، ابدأ النائب حسن السهيل عن لواء ((بغداد)) رغبته بأن توضح وزارة الخارجية العراقية ، الاجراءات التي إتخذتها حيال الحكومة الفرنسية المنتدبة على الشقيقة سوريا وما إقترفته من سبي وسلب للحقوق (10) .

ونتيجة لذلك ، طلب رئيس الوزراء (جميل المدفعي) من رئاسة المجلس بمنع النائب السهيل من الخوض في امور السياسة الخارجية لدولة أجنبية (11) .

وعلى ما يبدو ، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة ، ضاقت ذرعاً جراء المطالب المتكررة لإعضاء مجلس النواب بخصوص القضية السورية . حتى وصلت الى حد إسكاتها ، نظراً للضغوط السياسية التي تتعرض لها تلك الحكومات من الجانب البريطاني .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن خنق الأصوات لم يفلح وعلى ما يبدو ، ففي جلسة لمجلس النواب عُقدت في 28 من كانون الثاني عام 1936 ، تسأل النائب سعيد الحاج ثابت عن لواء ((الموصل)) عن موقف حكومة الهاشمي الثانية تجاه الأحداث التي جرت في سوريا بالقول : ((أن ما حصل في القطر السوري الشقيق من قتل وإزهاق للنفوس البريئة أقلق الرأي العام العراقي)) . ومطالباً ، وزير الخارجية استجلاء موقف حكومته حيال تلك الأعمال والأحداث التي تجري باسم الإنسانية والتمدن ، ومستفهماً في الوقت عينه ، هل من مصلحة العراق المجاور لسوريا أن يبقى الاضطراب مستمراً فيها . باعتباره عضواً بمجلس عصبة الأمم التي فرضت الانتداب على سوريا ولبنان فرضاً ؟ (12) .

وأمام تأزم الأوضاع السياسية في سوريا ، قدم خمسون نائباً مذكرة استنكار صارخة إلى رئيس لجنة الانتدابات في عصبة الأمم وذلك في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام 1936 ، احتجاجاً على السياسة التي تمارسها فرنسا آنذاك في سوريا ، مُعربين فيها عن رغبتهم بأن تضع العصبة بموجب السلطة المخولة لها ، حداً لتلك التجاوزات (13) .

في حين أعطى النائب علي محمود عن لواء ((بغداد)) لاحتجاجه
بُعداً آخر ولاسيما بعد أن أنتقد الحكومة العراقية في 20 شباط عام 1936 التي
اشتركت في تنفيذ العقوبات على ايطاليا جراء غزوها للحبشة ، على اعتبار أن بلده
عضواً في مجلس العصبة ، متسائلاً : ((ألا يجدر بحكومتنا أن تلفت أنظار عصبة
الأمم الي ما يُقاسيه الشعب السوري الشقيق من الآلام والويلات...)) ومؤكداً بأن
ماتقوم به فرنسا من أعمال وحشية ليس مخالف فقط للعدل ولأنصاف بل ومخالف
لميثاق العصبة أيضاً. ولكون العراق جزءاً منها فمن الواجب عليه أن يُلفت أنظار
دول العصبة لسياسة فرنسا الاستعمارية المقيتة (14) .

وفي الثاني والعشرين من شباط عام 1936 ، هاجم النائب روفائيل
بطي عن لواء ((الموصل)) الدولة الفرنسية المستعمرة لسوريا بقوله : ((أن الحالة
في سوريا الآن لاتطاق وان المستعمر هناك يواصل فتكه الذريع بالأهالي ، ذلك
الفتك الذي لايتناسب وميثاق عصبة الأمم ، ولأي قانون من القوانين الدولية...لذا
فمن واجبنا أن نقوم بما يفرضه علينا الواجب القومي...)) ومشدداً في خطابه
الموجه لفرنسا بالقول : ((أن الأوان لفرنسا أن ترجع عن الفكرة المغلوطة التي
كانت تعتنقها في القرن التاسع عشر . والتي تريد من خلالها حكم سوريا بالحديد
والنار وترغمها على التفرنس)) ومؤكداً في الوقت نفسه : ((بأن على فرنسا أن
تدرك تما ما بأن الإحكام تتبدل بتبدل الأزمان والشعب العربي السوري لايقبل أن
يحكم من قبل دولة لاتراعي أبسط مقومات وحقوق الإنسان ، في التعبير عن ذاته
وحقه في العيش الحر الكريم)) (15) .

كما أنظم النائب حسن السهيل الى زملائه مطالباً بضرورة
إبلاغ عصبة الأمم بالتجاوزات الفرنسية الحاصلة على الشعب السوري وعدم
السكوت عن المطالبة بإنقاذ سوريا ، داعياً في الوقت ذاته رئيس الوزراء
بالتوسط لدى فرنسا لأجل رفع الحيف عنها ومعرباً عن أمله في أن تكون حكومة
باريس على النقيض من حكامها العسكريين العاملين في سوريا وأكثر تفهماً ورأفة
بما يجري هناك ، مشيراً إلى أن مايملكه رئيس الوزراء من علاقات شخصية

بالكثير من المسؤولين الفرنسيين قد تسهم في حل الأزمة السورية ورفع المعانات عن شعبها (16) .

ولهذا فقد أستثمر أعضاء مجلس النواب كل الفرص المتاحة للأعراب عن مواقفهم والتطرق إلى مايجري في سوريا ، فعند انعقاد الجلسة الثانية والخمسين للمجلس في 9 نيسان عام 1936 وأثناء إجراء المناقشة للائحة قانون تصديق معاهدة أخوة وتحالف عربية بين العراق والسعودية ، أعرب النائب علي محمود عن أمله في انضمام سوريا إلى تلك المعاهدة بعد حصولها على الاستقلال والحرية (17) .

فضلاً عن ذلك ، فقد سعت وزارة حكمت سليمان . الى تقوية العلاقات السياسية مع سوريا ، بعد أن وقع وزير الخارجية ناجي الأصيل على اتفاقية حسن الجوار معها ، وذلك في 4 نيسان عام 1937 والتي حظيت بموافقة جميع النواب عند عرضها للمصادقة عليها في جلسته المنعقدة في 21 حزيران من السنة نفسها (18) .

الى جانب ذلك ، فقد أشار خطاب العرش الذي ألقاه ولي العهد الأمير عبد الإله في الجلسة المشتركة لمجلس الأمة في 12 حزيران عام 1939 إلى الوضع في سوريا بقوله : ((بهمناً جداً التغلب على المشاكل القائمة فيها ، ومازلنا شديدي الأمل بأن توفي الحكومة الفرنسية الصديقة بالعهد التي قطعتها على نفسها ، فتسارع إلى حل قضيتها حلاً عادلاً يتفق مع أمانيتها ويمكنها من أن تقوم بنصيبها كعضو في المجموعة العربية)) (19) .

وكان النائب إبراهيم عطار ناشى عن لواء ((الموصل)) قد علق على خطاب العرش في 17 حزيران عام 1939 قائلاً : ((لقد تناول الخطاب اهتمام الحكومة بالقضايا العربية التي تهتم أقطارها ، ومنها المجاورة وحق عليها أن تهتم وتضاعف جهودها)) ، مضيفاً : ((بأن سوريا قد مزقت وتقطعت أوصالاً... وإن الدولة المنتدبة قد اقتطعت أهم قطعة منها إلا وهي لواء الاسكندرونة* وساومت عليها الأتراك ، لتقدمها عربوناً للاتفاقهم معهاوقد عبثت بمقدراتنا وأنكرت استقلالنا بعد أن اعترفت به)) (20) .

وفي الإطار ذاته ، أستهل النائب عبد المهدي المنتفكي مداخلته بمطالبة الحكومة العراقية بشرح وتوضيح قضية سوريا لدى البريطانيين ، لأجل تحقيق السلم والأمن اللذان تدعيانه وتحصران عليه كل من بريطانيا وفرنسا ، وتحاربان سوية للدفاع عنه وتوطيد دعائمه ، معللاً بأن ذلك الأمر لن يحدث ما لم تتل تلك الشعوب حقوقها ومطالبها ومؤكداً في الوقت عينه بأن موقف العرب النبيل حيالها يحتم عليهما ان يتعاملا بالمثل وأن يفيا بالعهود والمواثيق التي كانوا قد قطعوها على أنفسهم ، مضيفاً بأن : ((خوض بريطانيا وفرنسا لميادين الحرب لأجل تحقيق السلم مجرد إدعاء يناقضه عملهما في سوريا وفلسطين)) (21) .

في حين عبر النائب سعيد الحاج ثابت عن امتعاضه الشديد من السياسة الجائرة التي تنتهجها فرنسا في سوريا ، وبخاصة عندما أقدمت على اقتطاع جزءاً مهماً من سوريا وتسليمه إلى تركيا ، مشيراً إلى إن ذلك الأمر ما هو الا دليل على كسب فرنسا لود تركيا ، منتقداً في الوقت ذاته سياسة فرنسا داخل سوريا بالقول : ((...إن فرنسا قد قضت على كل ما هو وطني في سوريا ، وزجت في السجون قادة البلاد وزعمائها ، لا لذنوب جنوه سوى أنها خشيت منهم في المستقبل)) (22) .

وأمام تلك الضغوطات والمناشدات التي رفعها أعضاء مجلس النواب العراقي ، طالبت الحكومة العراقية في الثالث من نيسان عام 1939 ، الجانب البريطاني التدخل لدى فرنسا ، وممارسة الضغط السياسي عليها ، وحملها على إيجاد حل للقضية السورية . التي أخذت بعداً سياسياً خطيراً ، لاسيما وأن العالم كانت تسوده نذر التوتر والحرب آنذاك (23) .

موقف النواب من الأحداث اللبنانية :

على إثر الاحتلال الألماني لفرنسا في 16 حزيران عام 1940 . ومن أجل قطع الطريق على هذه القوات بالوصول إلى الشرق الأوسط ، انطلقت قوات الحلفاء في 8 حزيران عام 1941 لاحتلال سوريا ولبنان ، وطرد قوات حكومة فيشي ((Vichy)) الموالية لحكومة بيتان ((Petain)) منهما .

وتزامن ذلك الوضع مع إلقاء الألف المناشير الموقعة من قبل الجنرال كاترو ((Catraux)) والذي وعد الشعبين بالاستقلال ، وبالفعل أعلن استقلال لبنان في 26 تشرين الثاني عام 1942 على أن تجري انتخابات برلمانية فيه (24) .

وهكذا جرت الانتخابات في 6 أيلول عام 1943 ، والتي أسفرت عن فوز الكتلة الدستورية بزعامة الشيخ بشارة الخوري (1943-1952) حيث ألتئم مجلسها النيابي المنتخب في 21 أيلول من السنة ذاتها ، بجلسته الأولى التي فاز فيها الخوري برئاسة الجمهورية اللبنانية ، والذي أوكل بدوره إلى رياض الصلح ((1943-1951)) بتشكيل حكومة وطنية ، وضعت أولى مهامها القيام بفتح باب المفاوضات مع الجانب الفرنسي في 7 تشرين الأول عام 1943 لإنهاء الوجود ، وتعديل الدستور والذي قال عنه رياض الصلح . بأن : ((...في هذا الدستور مواد لايتفق وجودها وقيام الاستقلال....)) (25) .

كان إصرار الحكومة اللبنانية المنتخبة على نيل الاستقلال التام ، قد دعا السلطات الفرنسية في صباح 11 تشرين الثاني عام 1943 . الى القبض على

رئيس الجمهورية ورئيس وزراءه وعدد من الوزراء واقتيادهم جميعاً إلى قلعة راشيا المحصنة من قبل السلطات الفرنسية ، معلنةً في اليوم التالي عن إلغاء تعديل الدستور وحل المجلس النيابي اللبناني المنتخب وتعليق العمل بالدستور وإناطة السلطة التنفيذية بأميل أده ليكون رئيساً للحكومة ويتمتع بكامل الصلاحيات بأشراف مباشر من قبل السلطات الفرنسية (26) .

في خضم تلك الأحداث المتواتره عن لبنان ، عقد مجلس النواب العراقي جلسةً إستثنائيةً لمناقشة الأحداث اللبنانية في 13 تشرين الثاني عام 1943 ، تحدث فيها رئيس الوزراء نوري السعيد ، مستعرضاً الإجراءات التي قامت بها الحكومة العراقية لمواجهة الأزمة الحاصلة هناك ، ومنتقداً الفعل الفرنسي الذي وصفه ((...بالعمل الطائش)) مضيفاً بأن الاجتماع لم يعد كافياً في حادث كهذا ، بل أن على الحلفاء (27) الآخرين أن يأخذوا دورهم ومهما كلف الأمر ، للحد مما يسمونه بالسيطرة الفرنسية على لبنان (28) .

في حين أشار رئيس مجلس النواب حمدي الباجه جي ، إلى تلك القضية قائلاً: ((كلكم سمعتم بما جرى في لبنان الشقيق من الاعتداء المخالف للإنسانية ، وقد راجعني لفيف من النواب الكرام لعقد جلسة خاصة بشأن هذا الأمر للإبداء والإعراب عن المشاعر القومية التي يكنها جميع النواب للبنان الشقيق)) ، وبا لاتجاه ذاته ، طالب النائب توفيق السويدي ، الحلفاء بأن يوفوا بما وعدوا به ، وأن يكونوا على بينة من أن الشعوب شاعرة بتأدية رسالتها الإنسانية ن وهي تدافع عنهم وتساعدهم لتحقيق غاياتهم وتدفع عنهم وعن البلاد العربية الأخرى (29) .

وفي الجلسة نفسها ، دعا النائب عبد الوهاب محمود عــــن لواء ((البصرة)) مجلس النواب .للاحتجاج بشدة على الاعتداء الذي قامت به ، اللجنة الوطنية الفرنسية على كيان الجمهورية اللبنانية الشقيقة وتصرفاتها الغربية ، باعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء حكوماتها وبرلمانيتها ، وأن تلك التصرفات تحمل روح الاعتداء ورغبة السيطرة بالقوة على الشعوب ، مؤكداً أن تلك الروح مغايرة تماماً للمثل التي تحارب من أجلها الأمم ، فضلاً عن مخالفتها التامة لروح العهد الجديد (30) .

كما ندد النائب محمود رامز عن لواء ((بغداد)) ، بأعمال السلطات الفرنسية واصفاً إياها ((بالإعمال الوحشية)) ومبدياً رغبتهُ بالقول : ((كنت أرغب أن تعطي اللجنة الفرنسية ذلك الدرس لغير لبنان ، أقول أن تعطي هذا الدرس لهتلر وأعوانه ، هذا الدرس كان عليها أن تحتفظ به لاسترداد مملكتها وكيانها الممزق)) مطالباً المجلس بأن تكون مناقشاته بعيدة عن البيانات والأقوال ، لان مثل هذا ، لا يحقق ما يرضي الرأي العام العراقي ، في مثل هذا الظرف ، لا لكون العرب أحوج مايكونون اليوم الى التعاضد ضد الاعتداء الفرنسي على سوريا ولبنان (31) .

ورأى النائب رايح العطية عن لواء (الديوانية) أن يكون الاحتجاج واسعاً وأن يتخطى المجلس ونوابه ، فيما وصف النائب إبراهيم عطار عن لواء ((الموصل)) العمل الفرنسي بالعمل الطائش والمخالف لسياسة الحلفاء ، مذكراً بأنه أستخفاف بدولة لبنان الفتية ، في حين أقترح النائب محمد أمين زكي عن

لواء ((السليمانية)) على المجلس رفع مذكرة احتجاج ضد الوجود الفرنسي في لبنان (32) .

وكان النائب شفيق نوري السعيد عن لواء ((بغداد)) قد أكد بأن العملية الفرنسية على لبنان والتي قادتها اللجنة الوطنية الفرنسية ، هي الأكثر ضرراً على الديمقراطية لاسيما وأن تلك اللجنة مازالت تستجدي عطف العالم على حريتها واستقلالها المفقودين ، تلجأ إلى السنغاليين وتعتدي على شعب آمن مطمئن ، ولم تكثف بهذا بل أنها اعتقلت الزعماء والرؤساء (33) .

وناشد النائب حسن السهيل في خطاب مطول له إمام المجلس ، الحلفاء بالقيام بواجبهم الذي تعهدوا به لإخراج الفرنسيين من سوريا ولبنان (34) .

وبعد وان ما طرحه النواب من مواقف صادقة ومناشدات واحتجاجات وجدت صداها لدى السفير البريطاني في بغداد كورنواليس ((Cornwallis)) والذي بعث بتقريره لوزارة خارجية بلاده ذكر فيه المدى الذي وصل إليه هياج الرأي العام العراقي ، مؤكداً ذلك بالقول : ((إن عمل السلطات الفرنسية في لبنان ، قد أثار الرأي العام في العراق ، ومن السابق لأوانه التنبؤ بردود الفعل التي ستنتج عن ذلك ، ولكني أخشى من أن عدم قيام السلطات الفرنسية بإعادة الأوضاع غالى ما كانت عليه .قد يدفع الحكومة العراقية وشعبها إلى التعبير بصراحة عن استيائهم لتلك الأعمال والذي ربما يؤدي إلى تغيير الموقف في البلاد العربية ، وتتأثر بالتالي الخدمات والمساعدات التي يقدمها العرب للحلفاء)) (35) .

وإزاء المخاوف التي أطلقها السفير البريطاني في بغداد ، وللضغوط التي مارسها وكما يبدو بريطانيا ، على الجانب الفرنسي ، استجابت السلطات الفرنسية لإطلاق سراح الحكومة اللبنانية . وإعادة الحياة الدستورية في لبنان إعتباراً من 23 تشرين الثاني عام 1943 ، بعد أن قام الجنرال كاترو بزيارة مجاملة إلى الرئيس بشاره الخوري ، مبدئياً خلالها عن أسفه لما حصل فـي لبنان (36) .

ومهما يكن من أمر ، فإن موقف مجلس النواب العراقي ونوابه لم يقتصر على مجرد إطلاق سراح المعتقلين وعودة الحياة الدستورية ، وإنما سعى دبلوماسياً لدى الدول الأخرى ، كي تعترف بالوضع الجديد لدولتي سوريا ولبنان ، إذ أشار رئيس الوزراء حمدي الباجه جي في خطاب له أمام المجلس في 31 كانون الأول عام 1844 ، بقوله : ((إني الأمر البارز في سياستنا الخارجية هي تأييد وترصين استقلال سوريا ولبنان ، وهذه أمنية جميع الوزارات العراقية ، والحق يقال ، إن لها جهوداً معلومة ومشكورة في هذا الباب)) مضيفاً أيضاً : ((إني أكد لكم أن وزارة الخارجية العراقية أتت بأعمال جديرة بالشكر لحث حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا والصين بالاعتراف باستقلال هاتين الدولتين ، وقد أثمرت تلك الجهود ، بعد أن أعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيران)) (37) .

كما كان لوزير العراق المفوض لدى واشنطن دور هام في ذلك المجال ، عندما قدم مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية أعلمها بقلق الحكومة العراقية من جراء المماطلة التي تقوم بها السلطات الفرنسية في عدم تسليم الصلاحيات الخاصة بها للحكومة اللبنانية (38) .

ومع ذلك ، فإن السلطات الفرنسية كانت قد أقدمت على مايعكر تلك الجهود الدولية وذلك بإنزالها قوات جديدة في ميناء بيروت في السابع من أيار عام 1945 ، متذرة بأن قواتها تلك متجهة إلى اليابان لحملها على إلقاء السلاح والاستسلام ، وأن صحة حجة الفرنسيين في ذلك ، فإن الأجراء الذي قامت به فرنسا يعد مخالفة صريحة نظراً لما يتمتع به البلدين من استقلال ، وقد حصل الأنزال دون موافقتهم وهو بالتالي يتدرج تحت مسمى . التهديد واستعراض القوة (39) .

ووفقاً لذلك ، أعلن ممثلا الحكومتين السورية واللبنانية في بيان مشترك لهما في 19 أيار عام 1945 ، بقطع علاقاتهما مع السلطات الفرنسية ن مؤكدين أن إنزال القوات يعد إخلالاً بسيادة بلديهما ، وأنهما تقدّما بشكوى مشتركة لمجلس الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة في الحادي والعشرين من أيار ، استهجنّا فيها

ذلك العمل باعتباره مناقضاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة ، ويمثل خطراً على السلم والأمن الدوليين (40) .

وفي معرض رده على سؤال وجه إليه في افتتاح جلسة مجلس النواب العراقي في 21 أيار عام 1945 ، بشأن الإجراءات التي تتخذها فرنسا بخصوص سوريا ولبنان ، أكد رئيس الوزراء العراقي بالقول : ((إن الحكومة العراقية لاتوافق أن يتصدع الاستقلال الذي يتمتع به الشعبين السوري واللبناني من قبل أي دولة أجنبية فرنسية كانت أو غيرها . وهي جادة بكل مآلديها من وسائل لتحقيق أمنية البلدين في نيل الحرية والاستقلال)) (41) .

وفي الجلسة ذاتها ، تلّيت البرقية المرسلة من قبل السكرتير العام لمجلس الجامعة العربية في القاهرة أسعد داغر ، والتي ناشد فيها العراق ملكاً وحكومةً وشعباً لنصرة سوريا ولبنان في محنتهما ، حينها طالب النائب توفيق السويدي ، بوجوب دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع فوراً والنظر في ذلك الموضوع (42) .

كما أبدى النائب إبراهيم عطار امتعاضه الشديد من السياسة الفرنسية التي تتبعها فرنسا في لبنان واصفاً إياها ((بالكابوس الثقيل على الأمم الضعيفة)) ومتسائلاً في الوقت نفسه ، عن عهود بريطانيا وحلفائها للعرب ، ومستفهماً بقوله : ((أين وعود الحلفاء ؟ وأين عهود ميثاق الأطلنطي *؟ فهل ستطبق تلك العهود على هذا النمط وهذه الأساليب)) فيما رأى النائب علي خيري الأمام عن لواء ((الموصل)) أن الاحتجاج وحده غير كاف ، وعدّ التوسل بالقوة هو الأسلوب الوحيد والحل المناسب ، كما تحدث النائب سعد صالح عن لواء ((الديوانية)) مبيناً أن امتحان القيمة الحقيقية للجامعة العربية تبرز من خلال موقفها الجاد من اعتداء الفرنسيين على سوريا ولبنان (43) .

وفي الاتجاه ذاته ، أقترح النائب سلمان الشيخ داود عن لواء ((بغداد)) بتشكيل وفد لمقابلة الدول الحليفة ، في حين طالب النائب حسين النقيب عن لواء ((كربلاء)) باتخاذ وسائل حازمة لوقف المعتدي سواءً بالدفاع من جانب مجلس الجامعة العربية ، أو مؤتمر سان فرانسيسكو * (44) .

الواقع أن مواقف النواب لم تقف عن حدود الشجب والإدانة والاحتجاج بل تعدتها إلى مطالب أكثر حدة ، إذ أقترح النائب محمود رامز 'ن لواء ((بغداد)) على الحكومة العراقية أن تعلن الحرب على فرنسا قائلاً : ((إذا لم يوافقها أحد فعليها أن تقوم بهذا الأمر لوحدها)) فيما رأى النائب رزوق غنام عن لواء ((بغداد)) إن اعتداء فرنسا على سوريا ولبنان ماهو الإفصل من فصول المآسات التي مثلتها فرنسا على مسرح البلدين لتحقيق جشعها وأطماعها (46) .

الى جانب ذلك ، علق النائب احمد الجليلي عن لواء ((الموصل)) بالقول : ((ان الوهن العربي هو بيت الداء في هذه المسألة)) مشيراً إلى أنه لا يريد أن يحتج على السلطة الفرنسية وعلى جيوشها التي رأت من الشرف أن تحارب الناس العزل من السلاح ، بل إن الأحوال في البلدان العربية هي التي جرات فرنسا على ما تفعله (46) .

فضلاً عن ذلك ، فقد أنتقد النائب سالم نامق عن لواء ((الموصل)) في مداخلة له عن سياسة فرنسا التي تتشدد بمبادئ حرية الإنسان ، في الوقت الذي تعمل فيه على تمزيق حقوق الإنسان ، مستغرباً من السكوت المطبق الذي أتمسم فيه موقف بريطانيا ، التي تدعي بأنها صديقة للعرب ، وكذلك الولايات المتحدة التي تنادي بالمبادئ السامية على الجرائم التي ترتكبها فرنسا (47) .

فيما صرح رئيس الوزراء ((حمدي الباجه جي)) في 27 أيار عام 1945 بقوله : ((إذا ماتردى الوضع فستكون العواقب وخيمة جداً ، وإن الشعور السائد هنا هو أعظم بكثير من الشعور خلال أزمة عام 1943 ، لأن أنزال القوات الفرنسية هو عبارة عن تكرار للطريقة القديمة)) مضيفاً ، ((نحن نفهم بوضوح وجلاء أكثر ، نوايا فرنسا لعرقلة استقلال سوريا ولبنان)) ، ومؤكداً أيضاً : ((أن العراق على استعداد لإرسال جيشه لمساعدة الحكومتين السورية واللبنانية)) (48) .

وأمام خطورة الموقف ، تطوع جمع كبير من أعضاء مجلس النواب للدفاع عن سوريا ولبنان ومنهم ، النائب إبراهيم عطار ، والذي قال : ((يظهر لنا إن العهود والمواثيق في المحافظة على الشعوب الضعيفة الصغيرة إنما هي للأوربيين

لا للشرقيين .نحن نحتج فقطأين وزير الدفاع المغوار لأي ساعة يدخر جيشه .
هذا وقته وهذا أوانه ، وإني مع تجاوزي بالسن ، أكون جندياً أمامه)) (49) .

وكان موقف أعضاء مجلس النواب قد أجبّ مشاعر الرأي العام العراقي ، إذ طافت شوارع بغداد مظاهرات شعبية ، تم خلالها رفع البرقيات المؤيدة للحكومة ومجلس النواب ، فيما أرسلت نقابة المحامين وجمعية الصحفيين العراقية ، برقيات استغاثة إلى كل من السفير البريطاني والقائم بالإعمال الأمريكي في بغداد للتدخل في الأمر ، كما بعثت جمعية الهلال الأحمر العراقية بعثة طبية مزودة بالأدوية ، بعد أن تبرعت بمبلغ خمسة آلاف دينار لإغاثة المنكوبين (50) .

وفي تلك الأثناء كانت قضية الاعتداء الفرنسي على سوريا ولبنان قد إنتقلت الى مجلس الجامعة العربية ، الذي عقد اجتماعاً بهذا الشأن في 4 حزيران عام 1945 ، بناءً على دعوة الأمين العام لمجلس الجامعة عبد الرحمن عزام ، وكان العراق قد بادر إلى إرسال وفد برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجه جي وعضوية رئيس مجلس النواب توفيق السويدي وعضو مجلس الأعيان ، صادق البصام فضلاً عن الوزير المفوض لدى مصر تحسين العسكري (51) .

ألقي رئيس الوزراء خطاباً في الاجتماع جاء فيه : ((إن الشعب العراقي تلقى خبر هذا العدوان بمنتهى الألم ، ولدهشته تحفز الجميع للمناصرة بكل ماديهم من قوة للحد من استفحال الكارثة)) ومشيراً أيضاً ((إن الاعتداء على القطرين هو اعتداء على العرب جميعاً لأن سوريا ولبنان هما العمود الفقري للبلاد العربية . وان هذه القضية تعد امتحاناً لدول الجامعة لأن الشعب العربي يرنوا بنظره إليها)) خاتماً كلامه بقوله : ((إنني أعلن بأسم العراق حكومةً وشعباً استعدادنا لنصرة سوريا ولبنان ، إلى أقصى حدود النصره وبجميع الوسائل التي يقرها مجلس الجامعة)) (52) .

وكان الوفد العراقي قد أعترض على البيان الختامي للاجتماع الذي صيغ وبخاصة كلمة ((تدابير)) (53) إذ يجب أن يكون الهدف من الاجتماع هو تخليص البلدين من السيطرة الفرنسية ، فأعان النائب صادق البصام عن ذلك بقوله : ((أنه عندما يقع الاعتداء على الموصل يقوم العراق باتخاذ تدابير عسكرية ، فما

الذي يمنعنا من اتخاذ هذه التدابير لمنع هذا الاعتداء وليس تكرار الاحتجاجات السابقة ، وعلى مجلس الجامعة أن يتخذ تدابير حازمة ، غير الذي اتخذت سابقاً)) (54) .

ومع ذلك ، فإن المعارضة التي أبدتها العراق حكومة ونواباً لم تسفر عن شيء يذكر إذ كانت الأجواء السائدة تسير على وفق ماتراه بريطانيا مناسباً لها ولحلفائها ، لاسيما وأن الحرب لم تضع أوزارها بعد ، لذا ارتأت مناقشة تلك الأزمة مع فرنسا في 13 كانون الأول عام 1945 ، أي بعد انتهاء الحرب في ساحات الشرق الأقصى ، كما يبدو ، والتي أسفر عنها إبرام اتفاقية سرية حول تجديد مدة بقاء قواتهما تحت ذريعة المحافظة على الأمن في المنطقة . والتي رفضتها سوريا ولبنان جملةً وتفصيلاً واللذان فضلنا عرض قضيتهما على مجلس الأمن في الأول من كانون الثاني عام 1946 . وبعد مناقشات مطولة ، أخذ المجلس قراراً نص على الأعراب عن الثقة في أن تلك القوات ستسحب من أراضي البلدين في أقرب وقت ممكن (55) .

في مقابل ذلك ، أستعمل الاتحاد السوفيتي حق قرار النقض الفيتو لإبطال مفعول ذلك القرار ، لا اعتقاده بأن القرار لم يحدد موعداً نهائياً لإتمام جلاء القوات الفرنسية من أراضي البلدين (56) .

ويبدو إن ذلك القرار كان قد أنعش آمال البلدين في تحقيق نصر معنوي لهما في أروقة مجلس الأمن ، ومنحهما الحق بمطالبة تلك القوات بالانسحاب من أراضيها ، كما نبه القرار كل من بريطانيا وفرنسا بأنهما محتفظتان بأراضي ليس لهما الحق في البقاء عليها (57) .

وإزاء ذلك ، اضطرت فرنسا في الأول من آذار عام 1946 إلى دعوة ممثلي سوريا ولبنان للقدوم إلى باريس والاجتماع لمناقشة أمر الانسحاب إذ توصل المجتمعون إلى معاهدة تقضي بجلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا في 17 نيسان عام 1946 وعن لبنان في 31 كانون الأول من العام نفسه (58) .

ومما يتقدم يتضح بأن مجلس النواب العراقي كان على إطلاع تام بمجريات الحوادث في سوريا ولبنان ، والأساليب العدوانية التي تقوم بها فرنسا

إزاءهما . لذا فأن مواقفهم الراضة لذلك ومطالبتهم باتخاذ كل ما من شأنه لتحقيق استقلالهما ، قد أظهر جدية وحرص هولاء النواب لمناقشة القضية السورية واللبنانية والتي أخذتا مكان الصدارة في معظم جلسات المجلس ..

الخاتمة

لقد عكس الأهتمام المبكر لمجلس النواب العراقي ، وعلى الرغم من قصر عمره آنذاك ، بقضايا الأمة العربية ولاسيما الأحداث التي شهدتها سوريا ولبنان ، روح التواصل والتفاعل مع هذين الشعبين ، وما يتعرضان له من أحداث جسيمة وخطيرة على أيدي الفرنسيين .

لذا إنصب ذلك الأهتمام في بادى الأمر على الأحتجاج والشجب ، ثم الإستنكار والرفض لتلك الأعمال ، محاولين إستجلاء موقف الحكومة العراقية وإستبيان موقف حليفتها بريطانيا ، ومشددين في الوقت نفسه على الزام الأخير بما لها من سطوة على حليفتها فرنسا ، بأخذ موقف واضح وصريح حيال تلك الأحداث ، والتي رأوا فيها إستهدافاً لعروبة البلدين وعمقهما التاريخي ، لاسيما وإنهم عدّوا هذين القطرين بمثابة ((العمود الفقري)) للأمة العربية ،

ومع خجل الموقف الرسمي للحكومة العراقية ، وأستحياء الموقف البريطاني حيال فرنسا ، فقد حشدت مطالبات ومناشدات النواب العراقيين ، صلابة موقفهم ، وكشف بأن مجلسهم هو الأسبق والأجدر في لعب دور مؤثر وحيوي في تلك الأحداث تخطى دور الجامعة العربية التي تشكلت فيما بعد.....

الهوامش

- 1- ((وهي الثورة التي أندلعت في جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش وامتدت إلى دمشق وحمص وحمّاه والنبك ثم امتدت بعد شهر إلى مناطق لبنان الجنوبي وطرابلس والبقاع ، وقد أصيبت القوات الفرنسية فيها بهزائم وخسائر فادحة ، وضربت دمشق بقنابل الطائرات ، كذلك مارس الفرنسيون خلالها مختلف صنوف القتل والتدمير وبطشوا بالعزل والأبرياء...)) السراي ، صالح جعيول جويعد ، فرنسا ولبنان ، دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ، 1936-1946 أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2007 ، ص 24 .
- 2- المصدر نفسه .
- 3- محي الدين ، جهاد مجيد ، العراق والسياسة العربية 1941-1958 ، البصرة ، 1980 ، ص 180 .
- 4- النواب الذين قدموا الاقتراح هم كل من ((مزاحم الباجه جي وياسين الهاشمي ومحمد باقر الشبيبي وعبد الغني وأحمد الداود وموحان الخير الله والسيد عبد المهدي وعبد اللطيف الفلاحي وثابت عبد النور ومحمود رامز ورشيد الخوجه وامين الجرججي ومحمد رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وسلمان البراك وابراهيم كمال وناجي صالح وحازم شمدين أغا))
- 5- نذير ، عدنان سامي ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1993 ، ص 495 .

6- وهو محمد بن حسن الصدر ، ولد في الكاظمية عام 1885 ، وكان له دور بارز في الثورة العراقية الكبرى عام 1920 ، عين عضواً في مجلس الأعيان عام 1925 ، وأنتخب رئيساً للمجلس نفسه عام 1929 ، وجدد انتخابه لهذا المنصب في الدورات اللاحقة . صفوة ، نجدة فتحي ، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص 70 .

7- الرهيمي ، علاء حسين عبد الأمير ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، دراسة تحليلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 1996 ، ص 199 .

8- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928 ، الجلسة (9) في 18 حزيران 1928 ، ص 137 .

9- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928 ، الجلسة (30) في 22 آب 1928 ، ص 710-712 .

10- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933 ، الجلسة (30) في 22 آذار 1934 ، ص 321 .

11- المصدر نفسه .

12- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935 ، الجلسة (25) في 28 كانون الثاني عام 1936 ، ص 385 .

13- وكان من ضمن المتقدمين بهذه المذكرة (عبد العزيز القصاب وأحمد كمال وحمدى الباجه جي ورشيد الخوجه ويوسف الكبير وأبراهيم حبيب وسعيد الحاج ثابت وجمال المفتي وغيث النقشبندى ورفائيل بطي وأسحاق شاول ويعقوب مراد الشيخ) نذير ، المصدر السابق ، ص 496 .

14- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935 ، الجلسة (32) في 20 شباط 1936 ، ص 548-549 .

15- المصدر نفسه .

- 16- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935 ، الجلسة (34) في 22 شباط 1936 ، ص 570 .
- 17- المصدر نفسه ، الجلسة (52) في 9 نيسان 1936 ، ص 928 .
- 18- المصدر نفسه .
- 19- الجوراني ، عبد الزهرة ، الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945 ، دراسة تاريخية ، ط1 ، بغداد ، 2004 ، ص 204 .

*- مدينة تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا ، تعد الميناء الطبيعي لمدينة حلب ، ضمت عام 1920 إلى سوريا ، ومنحت استقلالاً ذاتياً عام 1937 ، حدثت اشتباكات بشأنها بين العرب والأتراك لاغتصابها من قبل تركيا ، وهذا أدى إلى إبقاءها تحت رقابة مشتركة بين فرنسا وتركيا عام 1938 ، وضمت نهائياً لتركيا عام 1949 ، المحافظة ، علي ، لواء الأسكندرونه ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 23 في 1983 ، بغداد ، ص 83- 98 .

- 20- نذير ، المصدر السابق ، ص 497 .
- 21- الجوراني ، المصدر السابق ، ص 104 .
- 22- نذير ، المصدر السابق ، 497 .
- 23- الجوراني ، المصدر السابق ، ص 205 .
- 24- رونوفن ، ببير ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، دار الفكر ، ط1 ، الكويت ، 1980 ، ص 513 ؛ الصليبي ، كمال سليمان ، تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1978 ، ص 233 .
- 25- جريدة الزمان ، العدد 1860 في 21 تشرين الأول عام 1943 .
- 26- علم الدين ، وجيه ، مراحل استقلال دولتي سوريا ولبنان 1922-1943 ، دار الكتب ، بيروت ، 1967 ، ص 266 .

27- كانت إجراءات الحكومة العراقية الدبلوماسية لمواجهة الأزمة مايلي :-
أ - قدم وزير العراق المفوض في واشنطن مذكرة الى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ستينوس ((stenos)) يحتج فيها على أعمال السلطات الفرنسية ، فوجه

وزير الخارجية الأمريكي ، كوردل هيل ((cordel-Hill)) رسالة جوابية أظهر فيها اهتمام الحكومة الأمريكية بوجهة نظر الحكومة العراقية حول حوادث لبنان....وأن الحكومة الأمريكية قد أذرت اللجنة الوطنية الفرنسية بالإسراع بإعادة الحكومة الشرعية وتنفيذ الوعد المعطى باستقلال لبنان ، دار الكتب والوثائق ، كتاب وزارة الخارجية العراقية الى الديوان الملكي المرقم س/1207/8/6/99/ في 15

تشرين الثاني عام 1943 ؛ جريدة الزمان ، العدد 1873 في 15 تشرين الثاني عام 1943 .

ب – قدم وزير العراق المفوض في لندن احتجاجا إلى الحكومة البريطانية تسلمه الوكيل الثاني لوزارة الخارجية الكسندر كادوكان ((Kadocan)) يحتج فيها على الأعمال التي تقوم بها السلطات الفرنسية ، فبين له المسؤول البريطاني ، من أن حكومته مهتمة جداً في إيجاد تسوية وأنها على اتصال دائم باللجنة الفرنسية لحملها على إطلاق سراح المعتقلين ، دار الكتب والوثائق ، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي المرقم ش/10420/8/1200/ في 24 تشرين الثاني 1943 .

28- جريدة الزمان ، العدد 1872 في 14 تشرين الثاني عام 1943 .

29- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة (6) في 13 تشرين الثاني 1943 ، ص 44 .

30- محاضر مجلس النواب ، الجلسة (6) في 13 تشرين الثاني 1943 ، ص 47 .

31- المصدر نفسه ، ص 47 .

32- المصدر السابق ، ص 48 .

33- المصدر نفسه

34- المصدر نفسه

35- ياغي ، أسماعيل أحمد ، تطور الحركة الوطنية العراقية 1941- 1952 ،

مطبعة الأرشاد ، بغداد ، 1979 ، ص 416 .

- 36- الروسان ، ممدوح ، العراق وقضايا المشرق العربي القومية 1941- 1958 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، بيروت ، 1979 ، ص42 .
- 37- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة (3) 31 في كانون الأول عام 1944 ، ص 220 .
- 38- دار الكتب والوثائق ، كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي ، المرقم س/656/8/1207/ في 3 شباط 1944 .

- 39- شبر ، حكمت ، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1974، ص 413 .
- 40- حماد ، خيرى ، قضايانا في الأمم المتحدة ، منشورات المكتب التجاري ، ط1 ،بيروت ، 1962 ، ص 77 .
- 41- الروسان ، المصدر السابق ، ص 42 .
- 42- دار الكتب والوثائق ، برقية سكرتير الجمعية العربية الى الديوان الملكي ، المرقمة 197 في 19 مايس عام 1945 .
- *- بيان مشترك صدر في 14 آب عام 1941 عن كل من الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل ، أعلن فيه بعض القواعد الأساسية لسياسة بلديهما وقد ضم هذا البيان ثمانية مبادئ هي :- عدم الموافقة على إحداث تغير في حدود أي بلد لاتقره الشعوب المعنية ، ويحق للشعوب اختيار نوع الحكومة التي تعيش في ظلها ، وحق الجميع في الحصول على المواد الأولية وحرية التبادل التجاري ، والتعاون الاقتصادي بين الأمم ، وحرية البحار ، والتخلي عن استعمال القوة كوسيلة من وسائل العلاقات الدولية ، وأقامه سلام تعيش في ظله جميع الشعوب ، شنايدر ، لويس ، العالم في القرن العشرين ، ترجمة سعيد السامرائي ، بيروت ، د . ت ، ص 232 .

- 43- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ،الجلسة (36) في 21 مايس عام 1945 ، ص 445 .

*- مؤتمر دولي هام عقد في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في الفترة الواقعة ما بين 15 نيسان – 26 حزيران عام 1945 ، لإقامة أسس النظام الدولي الجديد وهيكلته بعد وضوح ملامح هزيمة ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية .

44- الجوراني ، المصدر السابق ، ص 213 .

45- المصدر نفسه .

46- نذير ، المصدر السابق ، 498 .

47- المصدر نفسه .

48-الروسان ، المصدر السابق ، ص44 .

49- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية ، الاجتماع الجلسة (42) في 27 آيار عام 1945 ، ص 533 .

50- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج 1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 ، ص 247 .

51- دار الكتب والوثائق ، قرار مجلس الوزراء المنعقد في 30 مايس عام 1945 ، و. 30 ، ص 41 .

52- دار الكتب والوثائق ، تقرير عن مهمة الوفد العراقي للاجتماع الأول لمجلس الجامعة العربية (سري للغاية) ملحق رقم (5) و. 54 ، ص 105 ؛ جريدة الزمان ، العدد 2342 في 5 حزيران عام 1945 .

53- جاء في ديباجة البيان الختامي ((قرر المجلس اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة (6) من ميثاق الجامعة العربية) المصدر نفسه ، ص 120 .

54- المصدر نفسه ، ملحق رقم (7) ، و. 158 ، ص 121 .

55- شبر ، المصدر السابق ، ص 22 .

56- Goddis,John Lewis,The United States and the Origins of the Gold War 1941-1947 , New york ,1972 , p , 30 .

57- دار الكتب والوثائق ،كتاب المفوضية العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم 6/67/222 في 26 كانون الأول عام 1946 ، و. 9 ، ص 9 .

58- المصدر نفسه .

